



لماذا التحول الرقمي؟... لمكافحة الفساد في مصر



إعداد/ سلمى عادل



لماذا التحول الرقمي؟... لمكافحة الفساد في مصر

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان.

مؤسسة أهلية - مسجلة برقم 6337 لسنة 2005 - غير حزبية.

منظمة غير ربحية. يحكمها القانون رقم 84 لسنة 2002 بشأن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني: <https://www.fdhrd.org/>



جميع الحقوق محفوظة- 2021 ©

FDHRD





المقدمة:

للفساد آثار وخيمة على المجتمعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث إنه يؤدي لوقف النمو الاقتصادي للدولة، ويقلل من مستوى معيشة الفرد، ويهدم أسس الديمقراطية في المجتمع، ويسلب المواطنين من أبسط حقوق الإنسان، لذلك تسعى الدول والمنظمات الدولية إلى القضاء على هذه الظاهرة. وتعد مصر بمقدمة هذه الدول، حيث أنها صدّقت على الاتفاقيات الدولية والافريقية والعربية المعنية بكافة الفساد، كما أنها أصدرت استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مبنية على سياسات الاتفاقيات المختلفة. أحد أهم السياسات التي تنص عليها الاستراتيجية هي سياسة الرقمنة/ الميكنة التي تعتمد على التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية والخدمات العامة كإجراء للحد من الفساد، وقد نجحت الحكومة المصرية إلى حد كبير في تطبيق الرقمنة في الأجهزة والخدمات المختلفة.

ومن محاولات المجتمع الدولي لمكافحة الفساد، أن تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 4/58 الذي انشأ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 31 أكتوبر 2003، كما حدد القرار يوم التاسع من ديسمبر ليكون اليوم العالمي لمكافحة الفساد، والغرض منه هو زيادة الوعي بالفساد وإبراز دور الاتفاقية في مكافحته. الهيئة الرئيسية لصنع السياسات في الاتفاقية هي مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي ينعقد كل عامين، ويتمثل دوره في تعزيز التعاون بين الدول الأطراف، وتحسين قدرة الأطراف على تطبيقها، ومراجعة تنفيذ الاتفاقية. تستضيف مصر الدورة التاسعة للمؤتمر في الفترة من 13 إلى 17 ديسمبر 2021 بشرم الشيخ.

يركز هذا التقرير على جهود الحكومة المصرية في مكافحة الفساد بإصدارها للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، كما يركز على دور الرقمنة في مكافحة الفساد وكيفية تطبيق مصر لها في استراتيجيتها المتعددة. وقبل ذلك التعريف بماهية الفساد، الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.



أولاً: ماهية الفساد

1- تعريف الفساد

ليس للفساد تعريف موحد، وبعض المنظمات الحكومية لا تقدم تعريفاً للفساد، مكتفية بذكر ممارساته المختلفة مثل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ولكن جميع تعريفاته تشمل ثلاثة عناصر رئيسية: إساءة الاستخدام، والسلطة الموكلة، والمكاسب الخاصة. وأحد التعريفات الهامة المنتسبة لمنظمة الشفافية الدولية تعرفه على أنه "سلوك من جانب المسؤولين في القطاع العام، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين، يثرون فيه أنفسهم بشكل غير لائق وغير قانوني، أو المقربين منهم، من خلال إساءة استخدام السلطة العامة الموكلة إليهم".

كما تشجع اللجنة الكورية المستقلة لمكافحة الفساد على الإبلاغ عن "أي موظف عمومي ينطوي على إساءة استخدام المنصب أو سلطة انتهاك القانون فيما يتعلق بالواجبات الرسمية بغرض السعي للحصول على منح لنفسه أو لطرف ثالث". كما يضيف بنك التنمية الآسيوي "مسؤولين في القطاعين العام والخاص" إلى تعريفه للفساد.

2- أنواع الفساد

وفقاً للباحثين والمتخصصين، هناك نوعان من الفساد: الغير قانوني والقانوني. النوع الأول (الفساد غير القانوني) هو الانتهاكات التي تعتبر جرائم جنائية مثل الرشوة والاختلاس، أما الآخر، فهو أفعال أو ممارسات لا تغطيها تشريعات مكافحة الفساد، لكنها لا تزال تحتوي على عناصر الفساد. ومن الأمثلة الشائعة للفساد القانوني ممارسة الضغط، حيث يُسمح للشركات الخاصة قانوناً بممارسة الضغط لصالح أو ضد القرارات والقوانين الحكومية، ويمارسون الضغط على صانعي السياسات ويستخدمون علاقاتهم لتحقيق مكاسبهم، كما يسمح لهم بمنحهم الهدايا، وأخذهم في عشاء فاخر وهذا لا يعتبر رشوة، والأسوأ من ذلك، أن صانعي السياسة يستمعون إليهم بالفعل بغض النظر عما إذا كان القرار في مصلحة المواطنين أم لا.



3- الممارسات الفاسدة

على الرغم من أن الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لا تُعرف الفساد صراحةً، إلا أنها تشير إلى ممارساته وأشكاله المختلفة على أنها جرائم جنائية. وتركز اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على جريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. كما أشار مجلس أوروبا في اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد إلى الأشكال الفعلية والسلبية لممارسات الفساد، وحددت المزيد من مرتكبي الرشوة مثل "الموظفين العموميين المحليين والأجانب"، "البرلمانيين الوطنيين والأجانب وأعضاء البرلمانات الدولية"، "موظفو الخدمة المدنية الدولية"، "القضاة المحليون والأجانب والمسؤولون في المحاكم الدولية"، "والقطاع الخاص". كما حددوا جرائم المتاجرة بالنفوذ وغسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد.

تشمل اتفاقية الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الجرائم السابقة، اختلاس أو تبيد الممتلكات في القطاع العام أو الخاص، وإساءة استخدام الوظائف، والإثراء غير المشروع، وغسل عائدات الجريمة، وإخفاء وإعاقة العدالة. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من ممارسات الفساد التي يمكن ذكرها مثل الاحتيال والابتزاز والمحسوبية والابتزاز والانتحال والتلاعب بالأسعار.

4- تداعيات الفساد

للفساد عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة على الدولة، فله تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والكفاءة بسبب التخصيص غير الفعال للموارد، ويؤدي إلى إنشاء اقتصادات الظل التي تشمل الدخل غير المبلغ عنه الذي يتهرب من الضرائب، مما يؤثر على ميزانية الدولة. كما أنه يثبط الاستثمار المحلي والأجنبي حيث يؤدي الفساد إلى زيادة التكاليف والمخاطر للاستثمار، فلن ترغب أي شركة في الاستثمار في بيئة غير مستقرة. يؤدي الفساد أيضًا إلى توزيع غير عادل للدخل والثروة في المجتمع. علاوة على ذلك، عادة ما تمنح الإدارات الضريبية الفاسدة إعفاءات للأثرياء، مما يزيد الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

وللفساد تأثير سلبي على الرفاهية الاجتماعية، فيزيد العبء على العائلات حيث يُطلب منهم دفع الرشاوى والبحث عن علاقات لتكون قادرة على الحصول على تعليم مناسب أو رعاية صحية أو الوصول إلى الخدمات



الحكومية مثل الماء والكهرباء. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي إلى خسائر في الأرواح، فيؤدي انتهاك قوانين البناء وأنظمة السلامة من خلال رشوة المسؤولين إلى انهيار المباني فوق رؤوس الناس وموت الناس في المباني المحترقة. علاوة على ذلك، يؤثر الفساد على كمية ونوعية السلع والخدمات لأنه يقلل من عدد الموارد المتاحة للرعاية الاجتماعية. كما أنه يؤدي إلى اختلاس هذه الموارد المحدودة حيث يقرر المسؤولون استخدامها في مشاريع مربحة بدلاً من مشاريع الرعاية الاجتماعية، وقد تحتوي مشاريع الرعاية الاجتماعية نفسها على الفساد، وبالتالي تقلل من فعاليتها.

كما يزعزع الفساد أسس المؤسسات الديمقراطية لأنه يقوض سيادة القانون. كما أنه يشكل تهديداً لحقوق الإنسان لأنه على سبيل المثال يؤثر سلبيًا على الحق في الحياة والتعليم ومستوى معيشة ملائم للصحة والرعاية على سبيل المثال لا الحصر.

ثانياً: الاتفاقيات الدولية المعنية بالفساد

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)

وجدت الأمم المتحدة الحاجة إلى تدابير وقائية دولية، وليست إقليمية، والتعاون في مكافحة الفساد، ولذلك تم اعتماد اتفاقية مكافحة الفساد، ووقع عليها 188 دولة. وتشمل بنود الاتفاقية المساعدة الفنية واسترداد الأصول، وتزود الدول بمجموعة واسعة من المعايير والقواعد لمكافحة الفساد ومنعه. كما تحث الاتفاقية الدول على تعزيز المساءلة والإدارة العامة للشؤون العامة والممتلكات.

2- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (1996)

تم تبنيها من قبل الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ووقع عليها 34 دولة، وتعتبر الاتفاقية الدولية الأولى لمكافحة الفساد، وتهدف إلى تعزيز وتقوية وتنظيم منع وكشف ومعاينة والقضاء على الفساد، والتعاون بين الدول لضمان فعالية الإجراءات.



3- اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الرشوة (1997)

تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل 44 طرفاً، وتركز على ممارسة فاسدة واحدة فقط وهي الرشوة، وهي موجهة إلى جانب العرض في معاملة الرشوة أي الشخص أو الكيان الذي يعرض رشوة أو يقدمها. إنها اتفاقية دولية ملزمة قانوناً، حيث يتفق أطرافها على اعتبار رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات الدولية جريمة جنائية بموجب قوانينهم، ويلزمهم بالتحقيق في هذه الجريمة ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم.

4- اتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد (1999)

تضم اتفاقية القانون الجنائي 48 طرفاً، وهدفها تنسيق تجريم الممارسات الفاسدة، وتوفير تدابير القانون الجنائي لمواءمة القانون الجنائي الاقتصادي من أجل تسهيل التعاون الدولي في المسائل الجنائية.

5- اتفاقية القانون المدني بشأن الفساد (1999)

تضم اتفاقية القانون المدني 42 طرفاً، وتهدف إلى منح ضحايا الفساد حق الدفاع عن حقوقهم، بما في ذلك إمكانية التعويض، وتقوم مجموعة الدول المناهضة للفساد (GRECO) برصد امتثال الأطراف للاتفاقيات.

6- مبادرة مكافحة الفساد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (1999)

هو منتدى إقليمي يضم 31 طرفاً، والغرض منه هو دعم الجهود المبذولة للحد من الفساد في آسيا والمحيط الهادئ، وينصب تركيز المبادرة الأساسي على مساعدة الأطراف في التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال الحوارات السياسية، وتحليل السياسات، والندوات الإقليمية. كما طورت خطة عمل مكافحة الفساد لآسيا والمحيط الهادئ والتي تتضمن تحديد أهداف ومعايير لحماية المنطقة من الفساد. وهي مدعومة من بنك التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.



7- اتفاقية الاتحاد الأفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته (2003)

ووقع عليها 49 طرف لمكافحة الفساد السياسي المستشري في الدول الأفريقية، وتتناول مجالات المنع والتجريم والتعاون الدولي واسترداد الأصول، وتهدف إلى تطوير آلية لمنع وكشف ومعاينة واستئصال الفساد، وتنظيم التعاون بين الدول الأطراف، وتنسيق السياسات بين الأطراف، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال حماية حقوق المواطنين، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

8- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (2010)

ووقعت عليها 21 دولة عربية. تدعو هذه الاتفاقية إلى تعزيز الإجراءات لمنع ومكافحة وكشف ومقاضاة جميع أشكال الفساد والجرائم ذات الصلة، والتعاون بين الدول العربية في استرداد الأصول، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، والمشاركة الفعالة من الأفراد ومنظمات المجتمع المدني.

ثالثاً: جهود الدولة المصرية لمكافحة الفساد

يصنف مؤشر مدركات الفساد من قبل مؤسسة الشفافية الدولية، الدول حسب المستويات المتصورة لفساد القطاع العام، كما تحددها تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي. وقد ارتفعت نقاط مصر في 2018 من 32 إلى 35، وهذا يدل على أن مصر كانت على المسار الصحيح في حربها ضد الفساد، ولكن انخفض مرة أخرى في عام 2020 إلى 33/100، وانخفضت مرتبتها أيضًا من 106 إلى 117. ويمكن أن يُعزى الانخفاض في المرتبة والنقاط إلى Covid-19، والتحديات التي فرضتها الحكومة المصرية.

وتعود زيادة معدل الفساد خلال الجائحة لاستغلال بعض المسؤولين ذعر الناس ويأسهم، كما كان هناك المزيد من حالات الفساد في نظام الرعاية الصحية، والحالات التي يمكن الاستشهاد بها هي فقط الحالات التي تم الكشف عنها بنجاح من قبل الشرطة مثل اعتقال حارس المستودع الإقليمي للمعدات الطبية في عام 2020 لاختلاس الإمدادات الطبية.



1- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

طرحت مصر الاستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في عام 2014 وفقًا للاتفاقيات الدولية والإقليمية المختلفة التي صادقت عليها، فهدفها الأساسي هو خلق مجتمع مدرك لأخطار الفساد وقادر على تحديده ورفضه. وتنص المادة (218) في الدستور المصري على أن: "تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك. وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون".

تتمتع الهيئة الرئيسية لمكافحة الفساد، هيئة الرقابة الإدارية باستقلال فني ومالي وإداري عن المؤسسات الأخرى. وتعتبر الهيئات الأخرى في الإطار المؤسسي للاستراتيجية هي: الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد/ الجهاز المركزي للمحاسبات/ أجهزة ووحدات وزارة المالية/ الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة/ هيئة النيابة الإدارية/ إدارة الكسب غير المشروع/ الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة (وزارة الداخلية)/ وحدة مكافحة غسل الأموال/ الهيئة العامة للرقابة المالية/ اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد (برئاسة رئيس مجلس الوزراء)/ اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد برئاسة رئيس هيئة الرقابة الإدارية).

كانت المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية من عام 2014 حتى عام 2018، وفي نهاية هذه المرحلة، تم تقييم نجاحاتها وإخفاقاتها، كما تم تحديد التحديات التي واجهتهم، وطرحت توصيات ومقترحات للتغلب عليها. وهكذا اعتمدت الحكومة المصرية المرحلة الثانية من الاستراتيجية 2019-2022، التي تحتوي على 9 أهداف، ولكل هدف إجراءات تنفيذية، مع مؤشرات قياس أداء واضحة لكل إجراء، ومؤشرات أداء عامة لكل هدف. علاوة على ذلك، تصدر الحكومة تقريراً كل عام عن الأهداف والإجراءات التي ستركز عليها هذا العام، ويحتوي على معدل نجاح كل إجراء في العام السابق ومدى مساهمته في الاستراتيجية الشاملة.

كانت أهداف الاستراتيجية الوطنية (ومعدل نجاحها في عام 2020) كما يلي:

1 تطوير جهاز إداري كفؤ وفعال بنسبة نجاح 43.05%.

2 تقديم خدمات عامة عالية الجودة بنسبة نجاح 79.8%.



- 3) تفعيل آليات الشفافية والنزاهة في الأجهزة الحكومية بنسبة نجاح 87.98%.
- 4) تطوير الهيكل التشريعي الداعم لمكافحة الفساد بنسبة نجاح 51.28%.
- 5) تحديث الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة بنسبة نجاح 95.31%.
- 6) دعم أجهزة إنفاذ القانون لمنع الفساد ومكافحته بنسبة نجاح 76.92%.
- 7) زيادة الوعي المجتمعي بأهمية مكافحة الفساد ومكافحته بنسبة نجاح 76.92%.
- 8) تفعيل التعاون الدولي والإقليمي في مجال الوقاية ومكافحة الفساد بنسبة نجاح 100%.
- 9) تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع ومكافحة الفساد بنسبة نجاح 85.71%.

تشمل إجراءات التنفيذ للمرحلة الثانية تدريب الموظفين والصحفيين والإعلاميين، وإنشاء نظام تدقيق داخلي، وتحديث قاعدة البيانات والبنية التحتية للأنظمة الإدارية والقضائية، ووضع نظام مكافأة للأداء المتميز، وتحديث هيكل الرواتب، ووضع نظام لقياس رضا الجمهور. علاوة على ذلك، تشجع على التبادل المعرفي بين المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، وإنشاء ميثاق أخلاقي في الجامعات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما تشجع وتؤكد على أهمية إشراك المدارس والجامعات ووسائل الإعلام والصحفيين والمؤسسات الدينية ومراكز البحوث في منع الفساد ومكافحته. وأيضًا، تركز على تحديث التشريعات لتحسين الأداء الإداري والشفافية وحماية المبلغين عن المخالفات والشهود، وتبسيط الإجراءات القانونية.

كما نشرت هيئة الرقابة الادارية تقرير توضح فيه مؤشرات إدراك ومكافحة الفساد الإداري، فهناك سبعة مؤشرات: إدراك المواطنين، إدراك مسؤولي الشركات، وتقييم الخبراء في مجالات الاقتصاد، والحوكمة، والقانون، والسياسات العامة، والشركات. وفي عام 2019 سجل المؤشر العام 59.5 درجة، حيث أن مؤشر إدراك الفساد الاداري وصل 49 درجة، بينما مؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الاداري وصلت 69.2 درجة.



2- علاقة الرقمنة بمكافحة الفساد في مصر

إجراء آخر مهم تسعى الحكومة المصرية إلى تنفيذه ضمن الاستراتيجية هو الرقمنة/ الميكنة، وذلك لأنها تعتبر أداة مهمة لمكافحة الفساد لما لها من فوائد عديدة في الحد من مخاطر الفساد، فتقلل من التواصل بين المواطنين والمسؤولين مما يقلل من مخاطر الرشوة. علاوة على ذلك، تقلل من تعقيد البيروقراطية الحكومية، وتخلق قناة اتصال أكثر مباشرة بين المسؤولين والمواطنين مما يعزز الشفافية والمساءلة، وتسمح بوجود أنظمة تدقيق أكثر حذرًا تكتشف الممارسات الفاسدة بسرعة وكفاءة في القطاع الخاص. يضاف إلى ذلك، أن الرقمنة وأنظمة البيانات المفتوحة تقلل من المستويات المتصورة للفساد لدى المواطنين مما يؤثر على معدلات الفساد الفعلية، حيث أنها تؤدي إلى اعتقاد الناس أن الممارسات الفاسدة يمكن اكتشافها بسهولة أكبر وأنهم لا يحتاجون إلى اللجوء إليها لمجرد إنجاز الأمور.

للأسباب السابقة، تركز مصر على رقمنة وميكنة مؤسساتها المختلفة، فانشأت منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية من أجل ربط جميع الوحدات المالية للمؤسسات الحكومية، يتم استخدامه لأي إنفاق حكومي بما في ذلك رواتب الموظفين العموميين. وتشمل وظائفها إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة، وإدارة المشتريات، وإدارة النقد، وإدارة الديون، وعمليات المحاسبة. هذا النظام مطبق بالفعل في مصلحة الضرائب والجمارك، مما يسمح للمنظمات بدفع ضرائبها أو جماركها إلكترونياً أو من خلال أي بنك معتمد. هذا يعني أنه يتم تسجيل كل دفعة ويمكن تتبعها. يساعد هذا التسهيل للدفع الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني على تقليل المدفوعات غير الرسمية مما يقلل الفساد.

فيما يتعلق بالضرائب، يتعين على جميع المؤسسات الآن تقديم فواتيرها على نظام الفاتورة الإلكترونية ويجب أن تكون جميع الفواتير المستقبلية الصادرة إلكترونياً، لكي يسمح لمصلحة الضرائب بتتبع المعاملات المبرمة بدقة. كما يسمح لهم بالتحقق من هذه المعلومات واكتشاف أي تناقضات بشكل أسرع، تتيح المراقبة الرقمية الوثيقة لمصر بقمع التهرب الضريبي وممارسات الفساد الأخرى. وقد صرح محمد معيط وزير المالية المصري بأن "نظام الفواتير الإلكترونية نجح في الكشف عن أكثر من 3000 حالة تهرب ضريبي، وتم تحصيل فروق ضريبية تقرب من 4 مليارات جنيه". كما تم تعديل قانون الكسب غير المشروع ليسمح بإمكانية تقديم اقرارات الذمة المالية الكترونياً في سبتمبر 2021.



قام البنك المركزي بطرح استراتيجية للتكنولوجيا المالية، حيث أسس مركز للتكنولوجيا المالية ليكون منصة موحدة تجمع كافة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية من رجال الأعمال، ورواد التكنولوجيا المالية، والمؤسسات المالية، والجهات الرقابية، ومقدمي الخدمات، والمستثمرين، كما أسس المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية حيث يعطي المبرمجين مساحة حتى يبتكروا ويجربوا تطبيقات للخدمات المالية المتعددة، و صندوق دعم ابتكارات التكنولوجيا المالية حيث يدرس سبل التمويل والاستثمار.

تهدف مصر أيضًا إلى ربط قواعد بيانات جميع الوحدات الإدارية من أجل تسهيل التبادل المعرفي بينها، وقد نجحت اعتبارًا من عام 2020 في ربط 60 وحدة و 13 وزارة و 48 مؤسسة حكومية و 8 محافظات، وتحديث قاعدة بيانات هيئة الرقابة الإدارية للسماح برقابة أفضل. علاوة على ذلك، تهدف إلى رقمنة الخدمات العامة من خلال إنشاء مواقع وتطبيقات رسمية، فنجحت في رقمنة 45 من 452 خدمة، مثل الاستعلام عن المخالفات المرورية وإصدار شهادات الميلاد وغيرها من الخدمات للتقليل من احتمالية الرشوة، كما تم انشاء 259 مركزًا تكنولوجيًا لتقديم الخدمات العامة. وفي إطار التعاون العربي في مكافحة الفساد أقام الجهاز المركزي للمحاسبات دورة تدريبية عن بُعد بعنوان "رقابة الجودة على الأعمال الرقابية" لممثلي أجهزة الدول العربية المختلفة.

ومن أجل تعزيز الشفافية والمساءلة، قامت هيئة الرقابة الإدارية بإنشاء مواقع إلكترونية وحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي لكل مؤسسة حكومية والتأكد من تحديثها بأحدث المعلومات وسهولة الوصول إليها، ومن المفترض أن تنشر 84 وحدة إدارية استراتيجيتها سنويًا. على سبيل المثال، نشرت وزارة المالية موازنة المواطن 2020-2021 على موقعها الإلكتروني، بالإضافة إلى تقارير عن المشتريات الحكومية. كما أن الرقابة الادارية أضافت في آلياتها لاستقبال الشكاوي آلية الكترونية من خلال الدخول على البوابة الإلكترونية للهيئة.



الخاتمة

إن الفساد بممارساته وأنواعه المختلفة يشكل خطراً جسيماً على المجتمعات، على الرغم من مختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحاول مكافحته. في محاولة لمكافحة الفساد ومنعه، أصدرت مصر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في عام 2014، والتي هي الآن في مرحلتها الثانية، تستند إلى توصيات ومبادئ الاتفاقيات الدولية المختلفة. إحدى التوصيات الرئيسية التي تركز عليها مصر، هي الرقمنة حيث أظهرت الأبحاث أن لها تأثير إيجابي في مكافحة الفساد وتقليل الإدراك للفساد، ومع ذلك، لا تزال مصر تواجه بعض التحديات المجتمعية.